23 October 2019
Arabic

الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٩ (أ) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج
مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة
العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

دولة فلسطين*: مشروع قرار

تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١)، وجدول أعمال القرن ٢١^(٢)، وبرنامج مواصلة
تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٣)، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة^(٤)، وخطة تنفيذ نتائج
مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)^(٥)، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة

* باسم الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومع مراعاة أحكام قرار الجمعية العامة ٥/٧٣ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي
اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 والتصويب)، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) القرار د-١٩/٢، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢
(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

للتنمية المستدامة المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(٦)، وكذلك إلى سائر القرارات ذات الصلة المتخذة بشأن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وإذ تؤكد من جديد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنقذ من تلك الأهداف،

وإذ تسلّم بأهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والعمليات المنبثقة منه بالنسبة إلى صوغ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تسلّم أيضا بأن المجتمع الدولي أحرز، منذ عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، تقدما متفاوتا في تحقيق الأهداف المتفق عليها دوليا وفي الوفاء بالالتزامات الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة،

وإذ تؤكد من جديد ضرورة الاستمرار في تعميم مراعاة التنمية المستدامة على جميع المستويات، عن طريق تحقيق التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وإذ تقر بالصلات التي تربط بينها، بحيث يتسنى تحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها، وإذ تكرر تأكيد أن التنمية المستدامة عنصر أساسي في الإطار الشامل للأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

وإذ ترحب بالمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي عُقد تحت رعاية الجمعية العامة في ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وبالإعلان السياسي الصادر عنه^(٧)،

وإذ تسلّم بأن التكنولوجيات الرقمية، وما تولّد عنها من تغيير غير مسبوق من حيث الحجم والانتشار والسرعة، يمكن تسخيرها لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وإذ ترحب في هذا الصدد بإنشاء الأمين العام الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي، وإذ تحيط علما بتقريره المعنون "عصر الترابط الرقمي"، الذي قُدّم إلى الأمين العام في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩،

وإذ تؤكد ضرورة الاستفادة، في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، من الخبرات وقصص النجاح وأفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة من الاتفاقات السابقة بشأن التنمية المستدامة، والبناء عليها،

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

(٧) القرار ٤/٧٤.

- وإذ تحيط علما** بالإجراءات والمبادرات التي نفذتها كيانات منظومة الأمم المتحدة من أجل تعميم مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - في جميع أعمالها،
- وإذ تؤكد** أهمية التغلب على النزعات الانعزالية والسعي إلى اتباع نهج مبتكرة ومنسقة في تحقيق تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني،
- وإذ تكرر تأكيد** أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية^(٨)، واتفاق باريس المعتمد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(٩)، والخطة الحضرية الجديدة^(١٠)، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠^(١١)، وكذلك الوثائق الختامية الرئيسية المتعلقة بالبلدان التي تواجه أوضاعا خاصة، ستُنقذ بشكل كامل متكامل، وأن الالتزامات المكرسة فيها سيتم الوفاء بها، بما يتماشى مع مبادئ متعددة الأطراف والتعاون الدولي،
- ١ - **تحيط علما** بتقرير التنمية المستدامة على الصعيد العالمي لعام ٢٠١٩ المعنون "المستقبل هو هذه اللحظة: تسخير العلم من أجل تحقيق التنمية المستدامة"؛
- ٢ - **تحيط علما أيضا** بتقرير الأمين العام عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة^(١٢)؛
- ٣ - **تحيط علما كذلك** بتقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة في منظومة الأمم المتحدة^(١٣)؛
- ٤ - **تؤكد من جديد** على الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"^(١٤)؛
- ٥ - **تؤكد من جديد أيضا**، على نحو ما تنص عليه خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠^(١٤)، جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية^(١)، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة والمتباينة في آن واحد، على النحو المنصوص عليه في المبدأ ٧ من الإعلان؛
- ٦ - **تسلم** بأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية شكّل معلما نشأت عنه صكوك والالتزامات دولية رئيسية لا يزال يسترشد بها في إحراز التقدم في سبيل سد الفجوات الإنمائية بين البلدان

(٨) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٩) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م-٢١، المرفق.

(١٠) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(١١) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(١٢) A/74/204.

(١٣) A/74/72-E/2019/13.

(١٤) القرار ١/٧٠.

المتقدمة النمو والبلدان النامية، بما فيها اتفاقية التنوع البيولوجي^(١٥)، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ^(١٦)، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا^(١٧) (اتفاقيات ريو)، إلى جانب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

٧ - **تُحَث** على التنفيذ الكامل والفعال لجميع الأهداف والالتزامات الإنمائية المتفق عليها دولياً في الميادين الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية والالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاقيات ريو الثلاث، من أجل دعم التنفيذ الكامل والفعال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع الاستفادة من المساهمات وأفضل الممارسات والتحديات والدروس المستفادة؛

٨ - **تؤكد** ضرورة تحديد الفجوات والعراقيل والتحديات القائمة في تنفيذ الالتزامات والصكوك في مجال التنمية المستدامة بطريقة متنسقة ومتكاملة، بغية التماس وتحقيق الاتساق السياسي إلى جانب تحديد الفرص الجديدة والتحديات الناشئة في مجال التعاون الدولي على الطريق نحو التنمية المستدامة؛

٩ - **تؤكد أيضاً** على أهمية أوجه الترابط القائمة بين جدول أعمال القرن ٢١^(٢) وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما يشمل جملة أمور منها إدارة الأراضي في سياق الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، والإدارة الكيميائية وإدارة مسائل تلوث المياه الجوفية والنفائيات في سياق الأهداف ٣ و ٦ و ١٢ وغير ذلك من الغايات ذات الصلة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة في سياق الهدف ١٢، وتدعو إلى تعزيز التعاون الدولي من أجل معالجة الثغرات في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠؛

١٠ - **تقر** في هذا الصدد بأن ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدامة هي من بين أكثر السبل كفاءةً من حيث التكلفة وفعاليةً لتحقيق التنمية الاقتصادية، والحد من الآثار البيئية، والنهوض برفاه الإنسان، وتُحَث على ضرورة الدفع قدماً بتحقيق الهدف ١٢ من أهداف التنمية المستدامة، من أجل المساهمة في تحقيق جميع الأهداف؛

١١ - **تسلم** بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة قد اعتمد، في جملة التزامات أخرى بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، إطار العمل العشري للبرامج المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة^(١٨)، وأن الإطار وصندوق الاستئماني المتعدد الشركاء هما من أدوات العمل بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتلاحظ إطلاق استراتيجية "خطة واحدة لكوكب واحد" للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، وتكرر في هذا الصدد تأكيد ضرورة مثل هذه المبادرات لدعم البلدان، ولا سيما البلدان النامية، للانتقال إلى أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، بما في ذلك عن طريق توفير الأدوات والحلول لتصميم السياسات وتنفيذها؛

(١٥) United Nations, *Treaty Series*, vol. 1760, No. 30619

(١٦) المرجع نفسه، المجلد ١٧٧١، الرقم ٣٠٨٢٢.

(١٧) المرجع نفسه، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(١٨) A/CONF.216/5، المرفق.

١٢ - **تدعو** إلى اتخاذ إجراءات سياسية عاجلة ومتضافرة لوضع الأطر السياساتية والصكوك الكفيلة بتحسين الكفاءة في استخدام الموارد، وتقليل الهدر، وتعميم ممارسات الاستدامة عبر جميع قطاعات الاقتصاد؛

١٣ - **تشجع** القطاع الخاص على اعتماد ممارسات إنتاج تكون أكثر كفاءة في استخدام الموارد، بما في ذلك بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة التي قد تواجه تحديات أكبر في تعزيز الكفاءة في استخدام الموارد، مع تسليمها بأن مثل هذه التحولات في الممارسات يمكن أن يخلق فرصا لإحداث زيادات في الإنتاجية، وقد يكون له آثار إيجابية على صعيد تحسين مهارات العمال وزيادة أجورهم؛

١٤ - **تقر** بالصلة القائمة بين النفايات البلاستيكية وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وتشجع على بذل مزيد من الجهود على جميع المستويات من أجل تقليص النفايات البلاستيكية وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها، واتباع نهج مبتكرة لمعالجة مختلف أنواع النفايات البلاستيكية، بما في ذلك النفايات البلاستيكية البحرية؛

١٥ - **تحث** المجتمع الدولي على التعاون، بدعم من منظومة الأمم المتحدة، من أجل تحقيق الموصولة الرقمية العالمية، بما في ذلك عن طريق تقديم الدعم على صعيدي نقل التكنولوجيا وبناء القدرات للبلدان النامية من أجل سد الفجوة الرقمية وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

١٦ - **تشجع** على مواصلة تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات وتعزيز وسائل التنفيذ على جميع المستويات، بما في ذلك تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية، وكذلك من خلال دعم اتباع النهج الابتكارية تجاه علم الاستدامة، مع التركيز على الشراكات المتعددة التخصصات وتكريس الدعم والموارد للمؤسسات العلمية في جنوب الكرة الأرضية، حتى يتسنى للمجتمع الدولي التقليل من التنازلات التي يلزم تقديمها لدى العمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بسبب الاضطرار إلى المفاضلة بين الأهداف؛

١٧ - **تطلب** في هذا الصدد إلى منظومة الأمم المتحدة مواصلة تعميم وإدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في جميع أعمالها، ومواصلة تبادل الخبرات والدروس المستفادة في هذا الصدد، وتكثيف جهودها على جميع المستويات لكفالة تقديم الدعم الفعال إلى البلدان النامية في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛

١٨ - **تشجع** المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على مواصلة تعزيز التنمية المستدامة في منطقة كل منها، بوسائل منها تشجيع التعلّم من الأقران والتعاون معهم، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وكذلك الروابط الفعلية، حسب الاقتضاء، بين العمليات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية التي تهدف إلى النهوض بالتنمية المستدامة؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار، بما يشمل الإبلاغ عمّا تحقق على صعيد تشجيع وتطبيق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

٢٠ - **تقرر** أن تنظر، في النسخ المقبلة لهذا القرار ضمن جملة أمور، سبل مواصلة الدفع قدما بتنفيذ التنمية المستدامة، مع مراعاة المناقشات ذات الصلة التي جرت في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة؛

٢١ - **تقرر أيضا** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والسبعين البند الفرعي المعنون "تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة"، وذلك بهدف الإسراع بوتيرة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.